اجتماع باريس حثّ على «سلة إصلاحات» ونشطاء يطالبون بوقف دفع أموال «سيدر» للحكومة الحالية

فعاليات وشخصيات لبنانية ترفض التدخلات الغربية وتدعو للتنسيق مع سورية

بينما أكد وزير المالية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل أن هناك تراجعاً هائلاً في الواردات، مشيراً إلى أن العجز سيرتفع، كما ستتم إعادة النظر بكل أرقام موازنة ٢٠٢٠، أنهت «مجموعة الدعم الدولية للبنان» اجتماعها في باريس أمس بالدعوة إلى تبني سلة إصلاحات مستدامة وموثوق بها.

وقال خليل إن عجز ميزانية ٢٠١٩ سيكون أكبر بكثير مما كان متوقعاً بسبب انخفاض مقلق للغاية لإيرادات الدولة إذ تعاني البلاد من أزمة مالية شديدة، وذكر في تصريحات للصحفيين بثتها محطة «إل. بي. سي. أي»: إن لبنان، الذي شهد احتجاجات ضخمة منذ ١٧ تشرين الأول، يواجه صعوبات جمة في تمويل الدولة.

بدوره، قال رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري: إن «مؤتمر باريس إشارة قوية على أن المجتمع الدولي أكثر قلقاً بشأن استقرار لبنان من بعض اللبنانيين».

واستضافت باريس، من دون مشاركة الوفد اللبناني الذي لم يتسلم دعوة للحضور، اجتماع «مجموعة الدعم الدولية للبنان» برئاسة مشتركة بين فرنسا ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، وشارك فيه ممثلون من الصين وروسيا والولايات المتحدة، ودول أوروبية وعربية، وعدد من المؤسسات المالية الدولية.

ووفق وسائل إعلام لبنانية، فإن «مجموعة الدعم الدولية للبنان» دعت إلى تبني سلة إصلاحات مستدامة وموثوق بها وفق جدول زمني محدد لمواجهة التحديات طويلة الأمد في الاقتصاد اللبناني، انعكاساً لتطلعات الشعب اللبناني منذ ١٧ تشرين الأول.

واعتبرت المجموعة أن الحفاظ على استقرار لبنان ووحدته وأمنه وسيادته واستقلاله، يتطلب التشكيل الفوري لحكومة تتمتع بالقدرة والمصداقية للقيام بالإصلاحات الاقتصادية وإبعاد لبنان عن التوتر والأزمات الإقليمية.

ودعت المجموعة الدولية إلى إقرار موازنة عام ٢٠٢٠ في الأسابيع الأولى بعد تشكيل الحكومة الجديدة، والعمل على إعادة الاستقرار للقطاع النقدي ومحاربة الفساد، بما في ذلك إقرار خطة إصلاح الكهرباء، وأكدت أن مقررات مؤتمر «سيدر» ما زالت سارية.

من جهة أخرى، أثنى البيان على دور الجيش والقوى الأمنية في حماية المتظاهرين ودعا إلى الاستمرار في حماية الحق السلمي في الدفاع عن الرأي.

وتزامناً مع الاجتماع، نظم عدد من الناشطين وقفة احتجاجية أمام السفارة الفرنسية في بيروت. ورفع المشاركون لافتات تدعو فرنسا إلى وقف دفع أموال «سيدر» إلى الحكومة اللبنانية الحالية، منددين بسياسات السلطات الحاكمة التي قادت البلاد إلى الفشل باتباعها سياسات اقتصادية كارثية.

في هذه الأثناء أجمعت فعاليات وشخصيات لبنانية على رفض التدخلات الأميركية والغربية بشؤون تشكيل الحكومة اللبنانية وعلى الدعوة للتنسيق مع سورية لتحقيق المصالح المشتركة.

وأكد الأمين العام لحركة الأمة في لبنان عبد الله جبري ورئيس التجمع اللبناني العربي عصام طنانا ضرورة التنسيق مع سورية وحكومتها بما يخدم المصالح والأهداف المشتركة.

وأشار بيان مشترك للحركة والتجمع أصدراه عقب اجتماع قياديهما أمس إلى أن سورية هي طريق لبنان البري الوحيد إلى العالم وبإمكان التنسيق معها أن يسهم في تحسين الميزان التجاري وتصدير الإنتاج الزراعي والصناعي محذراً من استغلال أميركا والعدو الصهيوني للورقة الاقتصادية للضغط على اللبنانيين ومقاومتهم.

من جانبه أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب اللبناني حسن فضل الله رفض اللبنانيين التدخل الأميركي والإملاءات والضغوط الخارجية على لبنان داعياً إلى الإسراع في تشكيل حكومة فاعلة وقادرة ومنتجة تواكبها تشريعات تصب في إطار الإصلاح.

من جهته أدان تجمع العلماء المسلمين في لبنان خطوات التطبيع مع الكيان الصهيوني التي تسير فيها أطراف في الخليج.

كما نددت جبهة العمل الإسلامي في لبنان بالتدخلات الأميركية والأجنبية المستفيدة من الوضع اللبناني الحالي ولاسيما بعد المحاولات الأميركية والإقليمية لعرقلة تأليف الحكومة وصولاً إلى ما يسمى بالفوضى الخلاقة.

إلى ذلك جدد طيران العدو الإسرائيلي خرقه الأجواء اللبنانية وحلق فوق مناطق الجنوب وإقليم التفاح.

وقالت مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني في بيان أصدرته أمس: إن «أربع طائرات حربية إسرائيلية معادية خرقت الأجواء اللبنانية من فوق البحر غرب بلدة الناقورة ونفذت طيراناً دائرياً فوق البحر بين بلدة شكا ومناطق الجنوب وفوق صيدا وصور ثم غادرت الأجواء باتجاه الأراضي المحتلة».

وأشار البيان إلى خرق زورق حربي إسرائيلي المياه الإقليمية اللبنانية مقابل رأس الناقورة موضحاً أنه تتم متابعة موضوع الخرق بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اليونيفيل.

وكان بيان لقيادة الجيش اللبناني أشار أول من أمس إلى خرق ثلاث طائرات حربية إسرائيلية معادية الأجواء اللبنانية.

سانا - الميادين - الوكالة الوطنية الإعلام - رويترز - روسيا اليوم

احتجاجات في مدينة صيدا اللبنانية (أ ف ب – أرشيف)

أميركا والعالم

المياه ليست راكدة بين واشنطن وموسكو

دينا دخل الله

على الرغم من مرور الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأوقات عصيبة بسبب إصرار الديمقراطيين في مجلس النواب على المضي في إجراءات عزله بحجة سوء استخدامه للسلطة وعرقلة عمل الكونغرس، استقبل هو ووزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو في واشنطن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إذ قال بومبيو عند وصول نظيره الروسي إلى واشنطن يوم الثلاثاء: «لا يمكننا أن ندع عملنا المهم على توفير الأمن للشعب الأميركي وتسيير شؤوننا الديبلوماسية يتأثر بما يجري في تلة الكابيتول»، أي في الكونغرس.

وقد أكد الوزيران في مؤتمر صحفي أنهما ناقشا قضايا الاستقرار الإستراتيجي التي تهم البلدين والعالم. ومن أهم ملفات الاستقرار الإستراتيجي التي نوقشت بين الوزيرين، مصير معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية النووية «ستارت الجديدة»، التي ينتهي سريانها في شباط ٢٠٢١. فقد أكد لافروف استعداد بلاده لتمديدها حتى لا يظهر فراغ في مجال مراقبة انتشار الأسلحة وطمأنة المجتمع الدولي، وخاصة بعد انسحاب واشنطن من معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى «ستارت١» و «ستارت٢»، وإمكانية إشراك الصين في المعاهدة حسب رغبة واشنطن، وكانت «ستارت الجديدة» قد أبرمت بين الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف والرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عام ٢٠١٠ تمديداً للاتفاق الموقع عام ١٩٩١ في موسكو.

واتفق البلدان على مواصلة الجهود للوصول إلى حل سياسي في سورية وعدم السماح بأن تصبح سورية ملجأً لداعش. كما ناقش الوزيران المسألة الأوكرانية وضرورة حلها وفق اتفاق مينسك، إضافة إلى حل المشكلات الناتجة عن انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، والعمل على مساعدة كوريا الديمقراطية في التخلي عن السلاح النووي، ودعا الوزير الروسي جميع الدول المعنية الانضمام للمبادرة الروسية لتأمين الملاحة في الخليج وخلق نظام أمن جماعي، كما ناقش الوزيران ملفات أخرى كالأوضاع في فنزويلا واليمن وليبيا والملف الفلسطيني.

أما على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين فقد أكد بومبيو أن على بلاده أن «تقيم علاقات أفضل مع روسيا»، وأنه لابد «من إبقاء قنوات الاتصال بين موسكو وواشنطن مفتوحة»، وحذر بومبيو نظيره الروسي من التدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة ما رفضه لافروف وقال: إن «هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة».

بالمقابل أكد لافروف أن لدى روسيا وأميركا مجالات تعاون واسعة رغم كل الصعوبات والخلافات في العلاقات الثنائية، وأشار إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين في عهد ترامب، حيث بلغ ٢٧ مليار دولار العام الجاري مسجلاً نمواً بواقع ٣٠ بالمئة على الرغم من العقوبات المفروضة على موسكو.

أكد بيان البيت الأبيض بعد اجتماع لافروف مع ترامب أنه «رحب بالتواصل المستمر مع روسيا لحل القضايا ذات الاهتمام المشترك».

أجواء إيجابية طغت على زيارة الوزير الروسي إلى واشنطن على الرغم من وجود ضغوط كبيرة على الإدارة الأميركية بسبب علاقتها الخاصة مع روسيا، إلا أن ترامب والجانب الروسي على ما يبدو لديهما رغبة مشتركة في إيجاد لغة حوار بناء بين البلدين، وعلى هذا التوجه تبني شعوب العالم الكثير من الآمال.

الأمم المتحدة لا تتهم إيران بهجمات السعودية

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمجلس الأمن: إن الأمم المتحدة «غير قادرة على التأكد بشكل مستقل» من أن الصواريخ والطائرات المسيرة المستخدمة في الهجمات على المنشآت النفطية السعودية في أيلول «من أصل إيراني».

وقال غوتيريش: إن الأمم المتحدة فحصت بقايا الأسلحة المستخدمة في الهجمات على منشأة نفطية سعودية في عفيف في أيار وفي مطار أبها الدولي في حزيران وآب ومنشآت أرامكو السعودية النفطية في خريص وبقيق في أيلول.

وكتب في تقرير «في هذا الوقت لا يمكن التحقق بشكل مستقل من أن صواريخ كروز والطائرات المسيرة المستخدمة في هذه الهجمات من أصل إيراني».

وتسببت الهجمات التي استهدفت منشأتي نفط في بقيق وخريص في ارتفاع حاد في أسعار النفط وأدت الحرائق والأضرار إلى خسارة ما يربو على خمسة بالمئة من إمدادات النفط العالمية.

وسافر خبراء الأمم المتحدة إلى السعودية بعد أيام من هجوم ١٤ أيلول.

وأشار التقرير إلى أن الحوثيين في اليمن «لم يثبت أن في حوزتهم ولم يتم تقييم أن في حوزتهم» نوع الطائرات المستخدمة في الهجمات على منشآت أرامكو.

من جهة أخرى أكد رئيس القسم الدولي في صحيفة «ملادا فرونتا» التشيكية ميلان فوديتشكا أن النظام السعودي ينشر التطرف في العالم.

وأشار فوديتشكا في مقال نشره أمس في الصحيفة إلى أن «هذا النظام الذي يعد من أهم حلفاء الولايات المتحدة لا يستطيع منع مواطنيه من قتل الأميركيين» لافتا إلى حادث قتل عسكري سعودي ثلاثة عسكريين أميركيين في قاعدة بفلوريدا مؤخراً مبيناً أنه ليس الأول حيث بدأت عمليات قتل الأميركيين من السعوديين في التسعينيات ولاسيما مشاركة ١٥ سعودياً من أصل ١٩ في هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في نيويورك.

وكان ثلاثة أشخاص قتلوا وأصيب ثمانية آخرون على الأقل بجروح بينهم ضابطان عندما أطلق ضابط من سلاح الجو التابع للنظام السعودي (أرسل لتلقى تدريبات) النار من سلاحه الفردي داخل القاعدة العسكرية الأميركية بمقاطعة سكامبيا في ولاية فلوريدا يوم الجمعة الماضي.

سانا - رويترز - روسيا اليوم

السيسي: الأزمة الليبية في طريقها لحل سلمي

أكد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أن الأزمة الليبية في طريقها للحل، مشيراً إلى أن الحل سيكون «سلمياً شاملاً» للقضية وخلال شهور.

وأضاف السيسي، خلال الجلسة الأولى لمنتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة في إفريقيا: إن مصر «مستعدة لأن تتعاون ما أمكن لتقديم دعم شامل لمواجهة الإرهاب لأشقائنا في دول الساحل والصحراء».

كما شدد الرئيس المصري على أنه «لا بد أن يكون لدينا رد حاسم في التعامل مع الإرهاب، والدول الداعمة له».

في سياق متصل قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أمس أن الولايات المتحدة تريد العمل مع روسيا لإنهاء الصراع في ليبيا وإنه ذكّر نظيره الروسي سيرغي لافروف قبل أيام بحظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد.

وفي مؤتمر صحفي، امتنع بومبيو عن التعليق على فقدان طائرة أميركية مسيرة غير مسلحة في ليبيا الشهر الماضي. وكانت رويترز ذكرت أن الجيش الأميركي يعتقد أن الدفاعات الجوية الروسية أسقطت الطائرة وأن واشنطن تطالب بإعادة حطامها.

بدوره أدان البرلمان الليبي في طبرق تصريحات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان حول استعداده لإرسال قوات تركية إلى ليبيا محذراً إياه من أن «ليبيا لن تكون بوابة لعودة الاحتلال العثماني البائد إلى الوطن العربي».

ودعت لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب الليبي في بيان نقلته وسائل إعلام ليبية القوات المسلحة الليبية إلى استهداف أي تحرك «للقوات التركية في الأراضي الليبية براً وجواً وبحراً باعتبار أي جسم أو مكان تستخدمه تركيا هدفاً مشروعاً للقوات المسلحة الليبية».

كما شدد البيان ضرورة اتخاذ موقف عربي فاعل لمواجهة «الغزو التركي لليبيا» مطالباً بضرورة «تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك».

وتحولت ليبيا منذ عدوان حلف شمال الأطلسي الناتو عليها عام ٢٠١١ إلى ساحة للفوضى والانفلات الأمني في ظل انتشار السلاح والتنظيمات الإرهابية التي تحاول فرض نفوذها وسيطرتها على مختلف المدن والمناطق وسط مطامع من الناتو ونظام أردوغان الذي يحاول استغلال هذه الفوضى لفرض نفوذه عليها.

سانا - رويترز
روسيا اليوم - اليوم السابع

المنظمات اليهودية الأميركية منقسمة حول قرار لترامب يتعلق بمعاداة السامية

ماكونيل يتحدث عن «محاكمة سريعة» لترامب

أثار زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الأميركي ميتش ماكونيل احتمال محاكمة قصيرة للرئيس دونالد ترامب من دون استدعاء شهود، ذلك يضع ماكونيل في خلاف مع ترامب الذي يدعو إلى محاكمة كاملة بحضور الشهود بمن فيهم منافسه الديمقراطي جو بايدن.

وسيصوت المجلس على مساءلة ترامب الأسبوع المقبل بعد الكشف عن التهم الموجهة إليه من بينها خيانة البلاد عبر استغلال السلطة للضغط على أوكرانيا للتحقيق مع بايدن.

بدروه، أعلن رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب الأميركي جيري نادلر أول من أمس أن ترامب ألحق الضرر بالأمن القومي وقوض نزاهة الانتخابات المقبلة، لافتاً إلى أن الرئيس الأميركي يعتبر نفسه فوق المساءلة، إلا أنه لا أحد فوق القانون، ولا حتى الرئيس.

من جهته، ندد ترامب باتهامات الديمقراطيين الساعين لعزله، قائلاً: إن «اتهاماتهم تثير السخرية».

في سياق آخر انقسمت المنظمات اليهودية بين مؤيدة ومستنكرة لأمر تنفيذي للرئيس الأميركي دونالد ترامب يتعلق بمعاداة السامية في الجامعات.

ويهدف الإجراء إلى توسيع تعريف الحكومة الفدرالية لمعاداة السامية، ويلزم بتطبيق القوانين ضد التمييز في الجامعات، كما سيعترف التشريع عملياً باليهود مجموعة عرقية، لا دينية.

وأشاد «الائتلاف اليهودي الجمهوري» بالخطوة، حيث وصفها رئيس المنظمة نورم كولمان، بأنها «لحظة تاريخية ومهمة حقاً للأميركيين اليهود»، وأثنى على ترامب باعتباره «الرئيس الأكثر تأييداً لليهود» في تاريخ البلاد.

كما أشاد «مركز سيمون فيزنتال» بالخطوة في «تغريدة» قال فيها: إنها «سيكون لها تأثير فوري على الجامعات الأميركية التي تعاني من أعمال معادية للسامية وإسرائيل، يبعث الأمر التنفيذي برسالة عالمية في ظل تصاعد معاداة السامية على ضفتي الأطلسي».

في المقابل، قالت حركة «جيه ستريت» ذات الميول اليسارية: إن «الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب هو إجراء ساخر ومضر يهدف إلى قمع حرية التعبير في الجامعات، وليس إلى مكافحة معاداة السامية».

وكتبت في «تويتر» منظمة IfNotNow، وهي مجموعة يهودية تعارض سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية: «الأمر لا يتعلق بالحفاظ على سلامة اليهود، بل سيولد المزيد من العداء للسامية».

وأضافت المجموعة: إن «الأمر يعرّف اليهودية «قومية»، ويروج للفكرة المتعصبة كلاسيكياً بأن اليهود الأميركيين ليسوا أميركيين».

ومن جانبها قالت هالي سويفر المديرة التنفيذية لـ«المجلس الديمقراطي اليهودي في أميركا»: إن الأمر مجرد محاولة من قبل ترامب «للتستر على معاداته هو للسامية ودوره المباشر في انعدام الأمن المتزايد لدينا».

كما أعربت منظمات أخرى داعمة لحرية التعبير عن خشيتها من استخدام التعريف الواسع لمعاداة السامية للحد من الانتقادات الموجهة لأنشطة الحكومة الإسرائيلية.

روسيا اليوم - الميادين

لافروف: زيادة ميزانية الناتو خطر سيؤدي إلى عسكرة أوروبا

أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن قلق بلاده إزاء زيادة الميزانية العسكرية لحلف شمال الأطلسي «ناتو» مبيناً أنها خطوة خطيرة ستؤدي إلى عسكرة أوروبا.

ونقلت وكالة سبوتنيك عن لافروف قوله خلال رسالة بعثها إلى مؤتمر علمي في معهد موسكو للعلاقات الدولية: «نحن قلقون من زيادة النشاط العسكري للناتو بالقرب من حدودنا وحدود دولة بيلاروس» مضيفاً إن «القرارات المتخذة في قمة حلف الناتو في لندن بزيادة الميزانية العسكرية للدول تعد خطوة خطيرة ستؤدي إلى عسكرة أوروبا ويمكن أن يكون لها ردود فعل سلبية على عكس الالتزامات بعدم تقوية أمنهم على حساب أمن الآخرين».

وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو كشف الأحد الماضي أن العلاقات بين روسيا والناتو تتدهور كما أن التعاون بين الجانبين توقف بشكل شبه تام.

وكالات

مؤكدة أن مزاعم قمّة مجلس التعاون الخليجي «واهية»

طهران: أحبطنا هجوماً إلكترونياً «كبيراً جداً» ومصممون على إحباط الحظر الأميركي

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن بلاده مصممة على إحباط مؤامرات الأعداء والحظر الأميركي المفروض عليها بشتى الطرق وذلك بتعزيز الإنتاج المحلي ومن خلال وسائل مختلفة.

وقال روحاني خلال جلسة مجلس الوزراء أمس «إن أمام إيران طريقين فيما يخص خطة العمل الشاملة المشتركة حول الاتفاق النووي الإيراني إما أن تلجأ إلى بعض الآليات من أجل الالتفاف على العقوبات المفروضة عليها وإما ترغم الأعداء على إعلان التراجع وتغيير مسارهم».

وكان روحاني أعلن قبل أيام أن موازنة بلاده للعام القادم ستكون موازنة صمود ومقاومة أمام العقوبات الاقتصادية الجائرة ضد إيران.

في سياق آخر وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي «مزاعم» البيان الختامي للقمة الـ٤٠ لمجلس تعاون دول الخليج بالـ«واهية، ولا تستحق الردّ».

واعتبر موسوي أن هذه «المزاعم المكرّرة دون أساس» في البيان «نتجت عن الضغط السياسي لعدد من أعضاء المجلس الذين قضوا العقود الماضية محاولين منع تنمية التعاون متعدّد الأطراف»، مضيفاً إن «بعض أعضاء مجلس تعاون دول الخليج يرغبون بالتعاون مع إيران لتعزيز أمن المنطقة، لكن أهلية بعض الدول الأخرى لن تسمح بذلك».

في السياق نفسه، دعا موسوي هذه الدول إلى تغيير سلوكها «المدمّر بدل التصريحات الاستفزازية وجرّ المنطقة نحو المجهول»، معتبراً أنها لم تكتف بـ«نهب ثروات الدول المجاورة بل هيّأت الأرضية لمزيد من التدخل الأجنبي في المنطقة».

كما أكد المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية أن بلاده تدين أي تدخّل في شؤونها الداخلية الذي لن يؤثّر في الحقائق القانونية والتاريخية باعتبار أن الجزر الإيرانية الثلاث هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

كذلك تساءل موسوي عما قدّمته بعض الدول لتخفيض التوتر في المنطقة متّهماً إياها بـ«زرع الإرهاب والتكفير في العراق وسورية واليمن وجلب الأجانب إلى الخليج» عن طريق تدخلاتها غير المسؤولة سعياً للهروب من العقوبات الدولية بتهمة انتهاك حقوق الإنسان وجرائم الحرب.

في المقابل، شدّد على أن طهران تسعى لتحقيق التعاون الإقليمي بدليل اقتراح معاهدة عدم الاعتداء ومنتدى حوارات المنطقة إضافة إلى مبادرة هرمز للسلام.

أمّا عن الاتفاق النووي الإيراني، فوصف موسوي تعليق المجلس على خفض التزامات إيران بالاتفاق بـ«طرفة تاريخية»، معتبراً أن «الدول التي وضعت كل جهودها وثرواتها لإحباط الاتفاق النووي تحتج اليوم على خطوات إيران المشروعة».

وفي الختام أكد موسوي أن إيران تدين دعم دول الجوار لـ«الإرهاب الاقتصادي الأميركي» المتناقض مع مبدأ حسن الجوار.

تجدر الإشارة إلى أن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود أشار على هامش أعمال القمة أول من أمس إلى ضرورة اتحاد منطقة الخليج في مواجهة «عدوانية إيران».

كما نوّه الملك سلمان بوجوب «التعامل بجدية مع برنامج إيران النووي، وبرنامجها لتطوير الصواريخ البالستية، والعمل على تأمين مصادر الطاقة وسلامة الممرات المائية وحرية حركة الملاحة البحرية»، لافتاً إلى ضرورة «تأمين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في مواجهة هجمات الصواريخ البالستية».

وفي سياق منفصل قال محمد جواد آذري جهرمي وزير الاتصالات الإيراني أمس: إن بلاده أحبطت هجوماً إلكترونياً كبيراً شنته حكومة أجنبية على البنية التحتية الإيرانية، وذلك بعد شهرين من تقارير عن عملية إلكترونية أميركية ضدها.

كان مسؤولون أميركيون قد أبلغوا «رويترز» في تشرين الأول أن الولايات المتحدة نفذت ضربة إلكترونية سرية على إيران بعد الهجمات التي وقعت في ١٤ من أيلول على منشأتي نفط سعوديتين، والتي اتهمت واشنطن والرياض طهران بالمسؤولية عنها. ونفت إيران الضلوع في الهجمات التي أعلنت جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران المسؤولية عنها.

وقال آذري جهرمي لوكالة «مهر» شبه الرسمية للأنباء «واجهنا في الآونة الأخيرة هجوما منظما للغاية برعاية دولة على البنية التحتية للحكومة الإلكترونية تم صده من الدرع الأمني للشبكة الوطنية للمعلومات»، مضيفاً «هذا الهجوم كان كبيراً جدا»، وذكر أنه سيتم الكشف لاحقاً عن التفاصيل. ولم يتضح ما إذا كان آذري جهرمي يشير إلى الهجوم الإلكتروني الذي قال مسؤولون أميركيون إنه وقع في أواخر أيلول واستهدف تعطيل قدرة طهران على نشر «الدعاية».

وكان آذري جهرمي قد قال رداً على تقرير تشرين الأول عن هجوم إلكتروني «يبدو أنهم شاهدوا حلماً».

وفي أواخر أيلول قامت إيران بمراجعة إجراءات الأمن في منشآتها الرئيسة للنفط والغاز في الخليج بما في ذلك الاستعداد للتصدي للهجمات عقب تقارير إعلامية ذكرت أن واشنطن تدرس هجمات إلكترونية محتملة على طهران.

وسلطت أنباء الضربة الإلكترونية الأميركية الضوء على مدى سعي إدارة الرئيس دونالد ترامب للتصدي لما تراه عدواناً إيرانياً دون تصعيد الأمر إلى صراع عسكري صريح.

وكالات

الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال جلسة مجلس الوزراء أمس (رويترز)